

الفصل السادس

التحوُّل الكبير

«الذهب هو المال، كل ما عداه مجرد ائتمان».

جون بيربونت مورغان (م1906).

«أكره ارتفاع أسعار الذهب؛ لأنني أعلم أنَّ بعد ذلك سيتهاوَى كل

شيء».

لاري كوندو، م2006 CNBC.

«هذا النظام المالي العالمي الذي قدّم كثيرًا من الائتمان بأسهل

الطرق وعلى نحو متزايد، ربما وصل إلى النقطة التي لم يعد بإمكانه

متابعة عمله بعدها بطريقة رسمية».

بيل غروس

مؤسس شركة بيمكو (PIMCO) للاستثمار (م2012).

«إنَّ ارتفاع أسعار المعادن الثمينة والسلع الأخرى هو مؤشر مبكر

على توجهٍ للابتعاد عن العملات الورقية».

آلان جرينسبان

رئيس سابق لمصرف الاحتياطي الفيدرالي (م2009).

«إنَّ أيَّ إعلانٍ صينيٍّ صريحٍ بشأن الدور المركزي للذهب سيضعف من ثقة الشعب الصيني في العملة الورقية، وقد يعزز الاهتمام الزائد بالمعادن مع تأثيرات سلبية في استقرار البلاد...»

ربما تعلن الصين عن زيادة في احتياطي الذهب نتيجة لتراكم في مدة طويلة وعلى نحو معقول في الوقت الذي تجده السلطات الصينية مناسباً، وهذا يشير إلى إعلانٍ مستقبليٍّ محتملٍ عندما يرتفع سعر الذهب ارتفاعاً كبيراً.

المنتدى الرسمي للمؤسسات النقدية والمالية (OMFIF)، الذهب، الرمينبي ونظام الاحتياطي متعدد العملات (2012م)

* * *

مقدمة

يمكننا مقارنة الاقتصاد العالمي وعملاته بالناقلات العملاقة؛ حيث يجب أن تكون التغييرات جميعها الموجودة في المسار مدروسة سابقاً، وإذا كان من شيء يعلِّمنا إياه التاريخ، فهو أنَّ العملة تميل لتفقد مكانتها على صعيد الاحتياطي العالمي على مدى مدة طويلة من الانتقال، وغالباً ما تواجه مرحلتها الأخيرة على مدى عقد من الزمن؛ لقد فُكَّ ارتباط الجنيه البريطاني بمعيار الذهب⁽¹⁾ مع بداية الحرب العالمية الأولى في عام (1914م)، ولكن مضتَّ السنون حتى عام (1944م) حتى أصبح الدولار خليفة الجنيه (خلال آخر تحوُّل كبير).

وعلى الرغم من أنَّ الولايات المتحدة تفهم أنَّ الدولار سيفقد مكانته بوصفه عملة احتياطية للعالم ذات يوم، إلا أنَّ الأمريكيين سيحاولون الحفاظ على تفوقهم النقدي بقدر ما يمكنهم ذلك، وفي الواقع كان واضحاً بالنسبة إلى الأمريكيين في العام (1971م) أنَّ نهاية هذا النظام القائم على الدولار قد اقتربت.⁽²⁾

(1) في محاولة لإعادة الاستقرار، ظهر من جديد الاختلاف على معيار الذهب في عام (1925م).

وتم التخلي عنه في 21 سبتمبر/أيلول (1931م).

(2) وقد قال نيكسون نفسه على التلفاز ذات يوم: «سنضغط من أجل إنجاز الإصلاحات اللازمة

لإقامة نظام مالي عالمي جديد».

لقد تجاوز الاحتياطي الفيدرالي نقطة اللاعودة منذ أن بدأ بتسييل معظم الديون الصادرة حديثاً بوصف ذلك جزءاً من عمليات التسهيل الكمي، وربما حتى قبل عام (2020م) سيجد النظام المالي العالمي لنفسه نقطة ارتكاز مختلفة عن الدولار، وهناك عمليتان فقط؛ عملية إعادة تعيين يُخطط لها في وقت مبكر، أو واحدة تُنفذ في أعقاب الأزمة المالية، ويمكننا أن نتوقع من الولايات المتحدة أن تأخذ زمام المبادرة مرة أخرى قبل وقوع أزمة ثقة حقيقية.

74. لماذا تتوقع حدوث تحوُّل كبير للنظام المالي العالمي؟

يمكن تغيير نظامنا المالي بأي وسيلة طالما يمكن للشركاء التجاريين الأساسيين في العالم الاتفاق على التغيير، حيث هناك نموذجان للتغييرات: تلك التي يجري التخطيط لها في وقت مبكر - مثل تحوُّل بريتون وودز عام (1944م) التي أثَّرت في العالم كله تقريباً - إضافة لتحوُّلات أصغر لازمة وفقاً للتطورات النقدية، ومن الأمثلة على هذه الأخيرة المارك الألماني المدعوم بالذهب بعد تضخم فايمر عام (1923م) في ألمانيا، وإغلاق المجال أمام الذهب في الولايات المتحدة عام (1971م)، وسرقة أموال المودعين في أثناء إنقاذ النظام المصرفي في قبرص عام (2013م).

هناك مشكلتان رئيستان في النظام المالي العالمي تجب

معالجتهما:

1. نهاية دور الدولار الأمريكي بوصفه عملة احتياطية للعالم.

2. النمو الجامح في الديون والميزانيات العمومية للمصارف

المركزية.

وبسبب هذه القضايا كلها، لم يكن أمام المصارف المركزية من مجال سوى شراء الوقت منذ بداية الأزمة الائتمانية عام (2007م)، ويتوقع العاملون من داخل مجال عالم المال أن هناك حاجة ملحة جداً إلى القيام بإجراءات جذرية قبل عام (2020م).

في عام (2013م)، قال الصينيون بصراحة إنَّ الوقت قد حان لإيقاف (أمركة) العالم، ودعوا إلى (بحث تقديم عملة عالمية احتياطية جديدة لتكون بديلاً عن الدولار الأمريكي المسيطر).⁽¹⁾ وكان الصينيون قد درسوا الوضع المالي العالمي وفكروا ببدائل ممكنة،⁽²⁾ ولكن نظراً إلى حساسية القضية فلا شيء يمكن قوله على العلن؛ فأبى تصريحات رسمية حول خطة بديلة جديدة سيكون من شأنها تدمير السوق المالية (الخطة الأساسية) في الحال، ويعلم المخططون المركزيون أن أفضل طريقة للقيام بهذا الانتقال المخطط تكون بالسرية التامة.

(1) <http://www.bloomberg.com/apps/news?pid=newsarchive&sid=aeFVN YQpByU4>

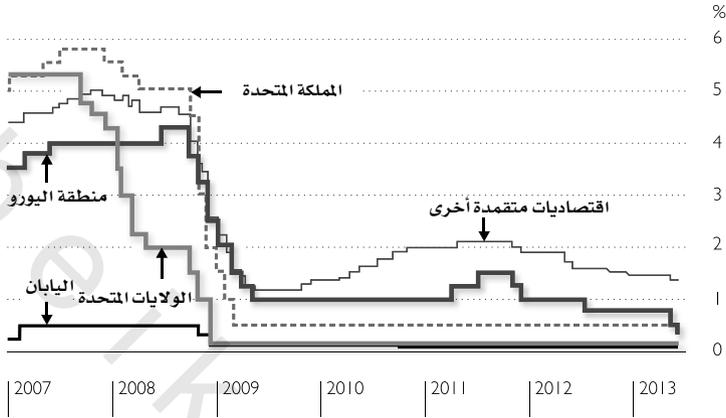
(2) 241 Reserve Accumulation and International Monetary Stability, 13.4.2010, <http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2010041310/.pdf>

ولهذا على المستثمرين أن يراقبوا ما يقوم به المصرفيون في المصارف المركزية بدلاً من الاستماع لما يقولونه، وأن يستعدوا باكراً للتطورات القادمة.

يُنْفَذ عدد من الإصلاحات النقدية كالتي تمّت في قبرص في أيام عطل نهاية الأسبوع عندما تُغلق الأسواق المالية؛ ففي مناسبات كثيرة لا يكون هناك ثمة إشارات تحذيرية ملموسة، وإنما فقط المطلعون على العمل هم من يكون لديهم علم بأهم التطورات (مثل القائمين على صندوق التحوط أو المحفظة الوقائية) إضافةً إلى أصدقائهم من الأثرياء.

ولكنّ هناك شيءٌ واحدٌ مؤكدٌ؛ في معظم الأزمات والانعطافات المالية، يبقى مقتنو الذهب والفضة بمنأى عن التأثيرات السلبية للأزمات المالية؛ ذلك لأنّ الذهب ليس ديناً مستحقاً لأيّ جهة. لقد أوقفت الصين شراء سندات الخزانة الأمريكية في عام (2010م)، وأصبحت تعتمد على الذهب أكثر من أي وقت مضى، في إشارةٍ لا يمكن تجاهلها، واشترى الروس الذهب بكميات كبيرة أكثر من أي وقت مضى كذلك، منذ بداية أزمة الائتمان عام (2007م)؛ وتبدو جهود الولايات المتحدة واضحةً في استمرار حربيها على الذهب ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً، في إشارةٍ إلى أنّ الذهب قد يكون جزءاً مهماً من التحوّل المخطط له، وإلا فسيكون على الأقل هو الملاذ الآمن عندما تهبّ العاصفة.

أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة



المصدر BIS

75. كيف يمكن تغيير النظام النقدي العالمي؟

ينظر معظم الناس للنظام المالي العالمي بوصفه نظامًا ثنائيًا يتيح خيارين فقط؛ إما أن يعمل النظام (0) أو سينهار (1)، ويميلون إلى نسيان أن هذا النظام هو نظام مرن للغاية، بحيث يمكن ضبطه بطرق عدة؛ ذلك لأن النظام الحالي صُمم من قبل الإنسان ولا يتبع قوانين الطبيعة، بمعنى أنه يمكن أن نُدخل عليه أي تغيير نرغب في إدخاله.

نظرًا، يمكن إلغاء الديون كلها حول العالم في ظهيرة يوم أحد، ومن ثم يمكننا البدء من الصفر مع ميزانية عمومية جديدة في الصباح اللاحق، فإذا أُعطي كل مواطن في العالم مبدئيًا (1000) وحدة نقدية من العملة العالمية الجديدة التي سنفترض أن المصارف والأعمال

التجارية كلها ستتعاقل بها، فيمكننا البدء من جديد في الحال؛ يمكننا كتابة عقود الرهن العقاري كلها وتأمين العقارات كلها بنظام يُدفع فيه الإيجار للدولة. لا شك أنه من الصعوبة بمكان أن نتخيل هذا النوع من السيناريوهات، ولكن عندما تشد بنا الحاجة قد يصبح هذا السيناريو حلاً ينطوي على ضرب من الإبداع.

نحن لا نعيش في عالم ثنائي يحكمه اللونان الأبيض والأسود فقط، وإنما في الواقع هناك (256) درجة ظل للون الرمادي فقط؛ ولذلك فمن المنطقي أكثر أن نسعى لتكون نتيجة التحول المالي الكبير في منطقة ما بين (1 و256)؛ فلنفترض أن بعض الديون سيُلغى، وستؤمَّم أجزاء من النظام المالي، كما حدث مع المصارف والمؤسسات المالية الأخرى في عام (2008م).

إن هذا التحول الكبير سينقل نظامنا المالي ببساطة إلى المرحلة اللاحقة، فالجهات المشاركة كلها في هذا النظام (الولايات المتحدة، ودول اليورو، ومجموعة البريكس، واليابان، والشرق الأوسط) لديها كثير مما هو معرض للخسارة إذا ظلت تنتظر طويلاً حتى تبدأ بإجراء التغييرات اللازمة، وتعلم الولايات المتحدة أن لديها كثيراً جداً عرضة للخسارة، وتفهم أنها يجب أن تأخذ زمام المبادرة من جديد، تمامًا كما فعلت في عام (1944م) (بريتون وودز 1.0) وفي عام (1971م) (بريتون وودز 2.0)، ونحن الآن في انتظار بريتون وودز (3.0).

76. منذ متى بدأ الناس بالتخطيط لنظام نقدي عالمي جديد؟

مباشرةً بعد انهيار الأسواق المالية حول العالم في عام (2008م)، بدأ صندوق النقد الدولي وجهات أخرى إطلاق عملية عصف ذهني حول المرحلة القادمة في نظامنا المالي العالمي، ونشر صندوق النقد في عام (2010م) تقريراً يبحث في إمكان نشوء نظام مالي من دون الاعتماد على الدولار:⁽¹⁾

«وينطوي النظام الحالي على عيوبٍ خطيرة تغذي سياسات معينة - تراكم الاحتياطات وإعادة تشكيلها - وتسهل انتهاجها، وهي من النوع الذي يمكن تحمّل نتائجه في نهاية المطاف، ما يعرّض النظام لأخطار وصدمات لا يمكن تلافيتها أو إصلاحها. سواء أكان النظام النقدي الدولي (IMS) مستقرّاً أم لا فهو سيعتمد على سياسات الاقتصادات الرئيسة، ولكنّ البحث الذي أتيت لتوي على ذكره يطرح عدداً من سبل الإصلاح؛ الأمر الذي من شأنه الإسهام في جعل السياسات النقدية الدولية أكثر استقراراً والحد من الطلب على الاحتياطات الدولية وتنويع مكوناتها، إنّ كثيراً من الإصلاحات يتطلب صوراً جديدة ومعقدة نسبياً من التعاون الدولي، وعليه يجب أن يُنظر إليها على أنّها جهد طويل الأمد».

(1) Reserve Accumulation and International Monetary Stability, 13.4.2010, <http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2010041310/.pdf>

لقد أضاف صندوق النقد الدولي في عام (2012م) الدولار الأسترالي والكندي - العملتين الغنيتين بالسلع الأساسية والرائدتين عالمياً - بوصفهما أصلين معتمدين من الأصول الاحتياطية الرسمية، كما لو أنه يؤكد عزمه على إصلاح النظام النقدي الدولي، وبذلك ترتفع قائمة الأصول الاحتياطية المعترف بها رسمياً إلى سبعة أصول: الدولار، واليورو، والجنيه الإسترليني، والين، والفرنك السويسري إضافةً إلى كل من الدولار الأسترالي والدولار الكندي؛ هذه الخطوة قد يتوقعها المرء بوصفها خطوة أولى تقود إلى التغيير. يقول ديفيد مارش، رئيس منتدى المؤسسات النقدية والمالية الرسمية (OMFIF)، وهو مؤسسة بحثية مقرها لندن:⁽¹⁾

«يمثل هذا بدايةً لنظام احتياطي متعدد العملات وعهداً جديداً في عالم المال... فلأكثر من (150) عامًا كانت هناك عملتان احتياطيتان فقط للعالم؛ كان الإسترليني هو العملة الاحتياطية حتى الحرب العالمية الأولى، ومن ثم أصبح الدولار هو العملة الاحتياطية الأساسية على مدى المئة عام الماضية... وأصبح اليورو مع ولادته في العام (1999م) بوصفه عملةً أوروبية موحدة هو العملة الاحتياطية الثانية في العالم، ولكن أصبح من الواضح

(1) تأسس منتدى المؤسسات النقدية والمالية في عام (2008م) من قبل اثنين من الصحفيين السابقين في الفاينانشال تايمز؛ حيث أرادوا إنشاء منتدى يلتقي فيه مصرفيو المصارف المركزية والعاملون في القطاع المالي.

اليوم أنه بالإضافة إلى الدولار واليورو فهناك دورٌ للعملات الأصغر منهما... لقد اجتذب الرمينبي الصيني اهتماماً واسعاً بوصفه عملة احتياطية محتملة في المستقبل، ولكنّ ما زال هناك بضع سنوات تفصله عن تحقيق هذا المركز لأنّه غير قابل للتحويل كلياً⁽¹⁾.

وستكون عملية التحوّل المخطط لها على الأرجح مكونة من مراحل مختلفة، ويبدو أنّ الولايات المتحدة مع صندوق النقد الدولي يخططان لنظام احتياطي متعدد العملات خلفاً لنظام الدولار الحالي، ولكن يبدو نظاماً سيكون الدولار فيه في القلب منه مع مجموعة من العملات المهمة الأخرى التي تضاف إليه، وبما أنّ معظم التكتلات الاقتصادية في العالم⁽²⁾ مثقلة بكثير من الديون، تماماً كما الولايات المتحدة، فمن المفترض أنّ تكون غالبيتها مهتمة بالانضمام إلى الولايات المتحدة في سعيها للحفاظ على الوضع القائم.

77. هل سيكون الذهب جزءاً من هذا التحوّل؟

بينما يعتقد معظم الخبراء بأنّه لن تكون هناك عودة إلى الذهب بوصفه معياراً كاملاً، ربما يؤثر الذهب بصورة أكبر في المرحلة القادمة من الأنظمة المالية.

(1) <http://www.omff.org/media/in-the-press/2013/gold-the-renminbi-and-the-multi-currency-reserve-system/>

(2) باستثناء روسيا التي تخلّفت عن إيفاء ديونها منذ عام 1998م.

يشير التقرير المذكور سابقاً لمنتدى المؤسسات النقدية والمالية (OMFIF) إلى احتمال تنامي أهمية الذهب ضمن النظام المالي العالمي:

«إن دور الذهب في عملية الانتقال إلى نظام الاحتياطي متعدد العملات سيكون مسألة مهمة، إذ ربما يؤثر الذهب بصورة أكبر في مدة الانتقال، ومن المرجح أن تكون هناك مدة من التقلبات الكبيرة في قيم العملات حيث ستحاول الأطراف الفاعلة في السوق تحقيق توازن جديد؛ وهنا تبرز أهمية الذهب بوصفه أصلاً لا يُعد مسؤوليةً جهةً بعينها... ولازدياد الفجوة في الثقة بين السياسيين المبنية أساساً على أنهم - أو مصرفيي المصارف المركزية- يعملون على الحط من قيمة العملة، فمن المحتمل أن يؤدي هذا كله إلى تصاعد أهمية الذهب بوصفه ملاذاً آمناً في وجه العملات المتذبذبة جميعها... وفي حين يحاول المجتمع الدولي مواجهة هذه التحديات، يبدو الذهب في الكواليس منتظراً فرصته المناسبة. ولأول مرة منذ سنين عديدة يبدو الذهب مؤهلاً مرة أخرى ليؤثر بصورة مركزية، حيث يمكن أن تكون هذه بداية مرحلة مهمة جداً في تاريخ المال في العالم».

إذا كان هناك ما نتعلّمه من تاريخ المال، فهو أننا كنا على الدوام بحاجة الذهب (أو الفضة) لإعادة بناء الثقة في الأنظمة النقدية. يقول جيلي زيلسترا الرئيس الأسبق للمصرف المركزي الهولندي في سيرته الذاتية:

«فرضت القيمة الجوهرية للذهب جنباً إلى جنب مع صورته الرومانسية نفسها على الإطار العام للمنظومة النقدية الدولية حتى الستينيات؛ ربما كان الذهب مرجعية غير عقلانية تماماً ولكنها مرجعية مستقرة، إلا أن الأمر تغيّر في نهاية المطاف، ليس لأنّ التفاهات القديمة استبدلت بتفاهات أحدث منها، ولكن لأنّ الولايات المتحدة الأمريكية وجدت في الذهب تهديداً لدور الدولار»⁽¹⁾.

ولكنّ الآن، بعد قرابة أربعين عاماً ربما تجد الولايات المتحدة أنّ من المفيد استعادة استعمال الذهب لدعم الدولار؛ حتى إنّ بعض الاختصاصيين الأمريكيين في هذا المجال قد دعوا علناً للعودة إلى معيار الذهب.⁽²⁾ وأحد هؤلاء الاختصاصيين من المحافظين الجدد وهو روبرت زويليك (Robert Zoellick)، الرئيس السابق للمصرف

(1) <http://www.jcaschipper.nl/the-zijlstra-notes/>

(2) <http://www.telegraph.co.uk/finance/personalfinance/investing/gold/8117300/Bring-back-the-gold-standard-says-World-Bank-chief.html>

الدولي، كتب رسالة مفتوحة لصحيفة فاينانشال تايمز في عام (2010م) بعنوان إعادة معيار الذهب جاء فيها:

«... يجب على مجموعة العشرين أن تكمل برنامج استعادة النمو مع وضع خطة لبناء نظام نقدي تعاوني يعكس الأوضاع الاقتصادية المستجدة، وربما نحتاج إلى أن ندخل في هذا النظام الجديد الدولار واليورو والين والجنيه البريطاني والرنمينبي الصيني الذي يتجه نحو التدويل، ومن ثم إلى حساب رأسمال مفتوح.

على هذا النظام كذلك أن يأخذ في الحسبان توظيف الذهب بوصفه نقطة مرجعية دولية لتوقعات السوق بشأن التضخم والانكماش وقيم العملات في المستقبل، وعلى الرغم من أن الكتب الدراسية ربما تعرض الذهب بوصفه عملة قديمة، إلا أن الأسواق اليوم تستعمل الذهب بوصفه أصلًا نقديًا بديلًا... إن تطوير النظام النقدي حتى يحقق نجاحًا ك (بريتون وودز II) في عام (1971م)، سيستغرق وقتًا طويلًا، ولكن علينا البدء بذلك. وإن التغييرات المهمة منذ عام (1971م) وتحديداً تلك التي حدثت بين عامي (1945م) و(1971م)، هي التي دفعت باتجاه الانتقال من بريتون وودز 1 إلى بريتون وودز 2».

وفقاً لستيف فوربس (Steve Forbes)؛ الرئيس التنفيذي للمجلة التي تحمل الاسم عينه (فوربس) والمستشار لبعض مرشحي الرئاسة

عام (2012م)، فإنّ (النقاش يجب أن يتركز على ما هو أفضل نظام قائم على الذهب، وليس على إذا ما كنا بحاجة إلى العودة إلى النظام القائم على الذهب)⁽¹⁾؛ ولذلك ليس من المستغرب أنّ نرى لقاءً مع البروفيسور روبرت مندل (Robert Mundell) في مجلة فوربس يشرح فيه أهمية العودة إلى الذهب بوصفه معياراً لكل من الدولار واليورو.⁽²⁾

يقول مندل الذي يُعد أحد مهندسي عملة اليورو والذي عمل مستشاراً للحكومة الصينية:

«ربما يكون هناك نوع من (بريتون وودز) جديد بشأن الذهب حيث حُدّد بالنسبة إلى المصارف المركزية، وأصبح في وسع هذه المصارف أن تستخدم الذهب بوصفه أصلاً في التداول فيما بينها، والنقطة التي تتف في صالح الذهب هي أنّه ليس مسؤوليةً مرتبطةً بجهة محددة ولا تمكن طباعته، وعليه فإنّ لديه ما يكفي من القوة والضمان ليثق الناس به؛ وهكذا فإذا لم يقتصر الأمر على الولايات المتحدة وحدها وإنما كذلك على منطقة اليورو بحيث ترتبط إحداهما بالأخرى إضافة إلى الذهب؛ فالذهب آنئذ قد يؤدي دور الوسيط، ومن ثم

(1) <http://www.forbes.com/forbes/20110606//opinions-steve-forbes-factcomment-gop-prez-wannabes.html>

(2) أيّد مندل معيار الذهب على تلفاز بلومبرج بيم فوكس في برنامج (Taking Stock).

مع العملات المهمة الأخرى كالين الياباني واليوان الصيني والجنيه البريطاني، بحيث تكون هذه العملات كلها مرتبطة بعضهما ببعض بوصفها نوعاً جديداً من حقوق السحب الخاصة (SDR) التي قد تكون مجتمعةً طريقةً تمكننا من التقدم نحو نظام نقدي أفضل⁽¹⁾.

78. هل ستصبح حقوق السحب الخاصة SDRs هي العملة

العالمية الجديدة؟

بعد انهيار ليمان بوقت قصير، دعت الأمم المتحدة⁽²⁾ إلى (نظام احتياطي عالمي جديد) قائم على حقوق السحب الخاصة (SDRs) التي ظهرت منذ عام (1969م)، حيث يمكن استخدام هذه الصيغة من (عملة صندوق النقد الدولي) بسهولة نسبياً بوصفها وسيلة صرف للتعاملات الدولية بدلاً من الدولار. يقول تقرير الأمم المتحدة:

«إنَّ الخلل في التوازن العالمي الذي أثار بصورة مهمة في الأزمة لا يمكن معالجته إلا إذا كانت هناك طريقة للتعامل مع الأخطار الاقتصادية الدولية أفضل من النظام الحالي القائم على الاحتياطيات الدولية المتراكمة. إضافة إلى

(1) <http://www.forbes.com/sites/ralphbenko/2011/13/06//the-emerging-newmonetarism-gold-convertibility-to-save-the-euro>

(2) خبراء رئيس الجمعية العامة بشأن إصلاحات في النظام النقدي والمالي، <http://www.un.org/ga/president/63/letters/recommendationExperts200309.pdf>

ذلك، فإنّ حجم الأزمة وعدم كفاية الاستجابات الدولية قد يدفعان إلى تراكمات أبعد من ذلك؛ وقد أسهمت الاستجابات غير المناسبة من قبل بعض المؤسسات الاقتصادية الدولية في الأزمات الاقتصادية السابقة في المشكلة، بحيث أعطت الإصلاحات الموصوفة هنا أهمية أكثر مما تستحق. ولحل هذه المشكلة، يمكن لنظام احتياطي عالمي جديد - الذي قد يُنظر إليه على أنه حقوق سحب واسعة الانتشار مع آثار مضبوطة منتظمة أو دورية معدلة وفقاً لحجم الاحتياطات المتراكمة - أن يسهم في الاستقرار العالمي، والقوة الاقتصادية، والأسهم العالمية».

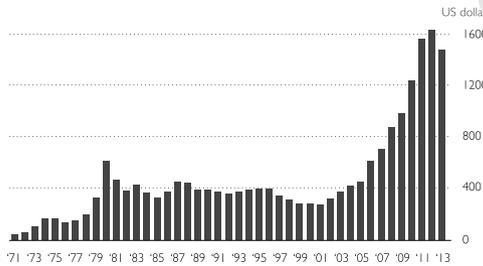
وفي كلمة ألقاها سنة (2009م)، دعا تشاو تشوان (Xiaochuan) حاكم مصرف الشعب الصيني (المصرف المركزي الصيني) كذلك إلى نظام عملة احتياطية جديد، وشرح كيف أنه يجب أن تكون فوائد الولايات المتحدة وفوائد الدول الأخرى (منظمة)، بخلاف ما هو عليه الحال في نظام الدولار الحالي، واقترح تطوير حقوق السحب الخاصة (SDRs) لتصبح (عملة احتياطية فائقة الصبغة السيادية غير متعلقة بكل دولة بمفردها وقادرة على البقاء مستقرة على المدى الطويل).

دعا المنتدى الرسمي للمؤسسات النقدية والمالية (OMFIF) أيضاً إلى توسيع حقوق السحب الخاصة (SDR) لتتضمن ما اصطلح على تسميته بـ العملات R - الرنمينبي، والروبية، والريال، والراندا والروبل - مع احتمال وجود الذهب معها:

«عن طريق نقل مواجهة التقلبات الدورية للدولار، يمكن للذهب أن يحسّن استقرار حقوق السحب الخاصة، خاصة إذا ساءت حالة الدولار واليورو، وقد تكون مسألة تحسين حقوق السحب الخاصة باحتوائها على العملات R-قضية مستعجلة... وبذلك فريثما يتقدّم الرنمينبي الصيني ليصبح في وضع العملة الاحتياطية قد يعود الذهب ليصبح نواة هذا النظام المالي».

وفقاً لبعض الخبراء، يحتاج صندوق النقد الدولي إلى خمس سنوات على الأقل لتحضير النظام النقدي العالمي ليغدو ممكناً إدخال حقوق السحب الخاصة (SDRs) فيه، وهناك شكوك حيال إذا ما كانت لدينا الرفاهية الكافية للانتظار هذه المدة الطويلة، ومن الممكن أن تتزايد المخاوف المالية مرة أخرى قبل أن يصبح صندوق النقد جاهزاً لتنفيذ خطة حقوق السحب الخاصة.

معدل سعر الذهب سنوياً بوصفه نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: Incremer

79. سيناريوهات أخرى لعملية التحوُّل

في كتابه، حروب المال (Currency Wars)، يتحدث جيم ريكاردز عن كيفية إصدار دولار جديد في الولايات المتحدة بحيث يكون مدعوماً بالذهب:

«سيُصدر دولار جديد يركز على الذهب، وتكون قيمته عشرة أضعاف الدولار القديم، وستُفرض ضريبة أرباح غير متوقعة بقيمة (90%) على المكاسب جميعها المتحققة من رفع قيمة الذهب».

وفقاً لريكاردز، فإنَّ رفع قيمة الذهب يتضمن إصدار دولار جديد يستند في قيمته إلى الذهب، وهذه هي الأداة الأخيرة المتاحة للاحتياطي الفيدرالي ليتجنب انهياراً شاملاً لنظام الدولار ذات يوم، وقد نكون بحاجة إلى رفع قيمة الذهب لأنَّ الاحتياطي الفيدرالي يمر بظروف صعبة جداً، مع ميزانية عمومية قاربت (3,500) مليار دولار.

وما يدعو للدهشة هو أن قيمة احتياطيات الولايات المتحدة المالية العالمية جميعها تبلغ نحو مئة وخمسين مليار دولار (بما فيها أحد عشر مليار دولار من الاحتياطيات من الذهب)، وهذا المبلغ أكثر بقليل من احتياطيات المكسيك، وأقل بكثير من احتياطيات الجزائر (190 مليار دولار). ولوضع هذا الأمر في إطاره المناسب، جدير بنا القول إن احتياطيات الصين سوف تبلغ (4.000 مليار) في عام

(2014م)، بينما ستتجاوز في السنة ذاتها احتياطات اليابان (1300 مليار دولار).

وأحد أسباب هذا الرقم المنخفض هو أن الولايات المتحدة، حالها حال صندوق النقد الدولي، ما زالت تُقيّم الذهب وفق سعره التاريخي ليبقى ثابتاً عند (42) دولاراً للأونصة، حيث تدأب حكومة الولايات المتحدة على ترسيخ فكرة أن الذهب هو مجرد معدن ذي قيمة مهمة بعض الشيء، بينما الدولار هو قيمة الاختيار.

إن إعادة تقييم ثمن (8000) طن من الذهب الاحتياطي الأمريكي إلى قيمة لنفترض أنها (8400) دولار للأونصة، سيعني ارتفاع قيمة أصول الذهب لأكثر من (2.2) تريليون دولار بدلاً من (11) مليار دولار في لحظة كتابة هذا الكلام.

يدرك الصينيون أن في وسع الولايات المتحدة اتخاذ قرار يفاجئ العالم برفع قيمة الذهب؛ وقد كشفت وثائق ويكيليكس عن برقية أرسلت من سفارة الولايات المتحدة في بيجين في وقت باكر من العام (2010م) إلى واشنطن تتضمن تقريراً إخبارياً صينياً⁽¹⁾ عن العواقب المحتملة لإعادة تقييم سعر الدولار هذا نصها:

(1) <http://www.forbes.com/sites/ralphbenko/201201/10//signs-of-the-goldstandard-emerging-in-china/>

«سوف نخسر كثيرًا إذا استخدمنا احتياطات النقد الأجنبي كلها لدينا لشراء سندات الخزنة الأمريكية، ومن ثم أعلن الاحتياطي الفيدرالي بصورة مفاجئة أنّ كلَّ (10) دولارات قديمة تعادل دولارًا واحدًا جديدًا، وأنَّ قيمة الدولار الجديد تستند إلى الذهب».

نوقش موضوع إعادة تقييم ثمن الذهب أو تخفيض قيمة الأوراق المالية من قبل كثير من الخبراء، كما لو أنها الطريقة الوحيدة لتجنب تضخم عالمي مفرط، ووفقًا لديفيز، مؤسس شركة هيندي كابييتال (Hinde Capital) ومديرها التنفيذي، فإنَّ رفع قيمة الذهب ليصبح هو المرجعية، مع حدوث تحول في النظام النقدي يمكن أن يكون واحدًا من أقل الطرق تدميرًا للخروج من فوضى الائتمان.

وقد ناقش مدير صندوق توكفيل للذهب (Tocqueville Gold Fund) جون هاثواي احتمال الإقدام على رفع قيمة الذهب على نحو جدي ومفاجئ.؛ أشار في مقابلة له إلى أنّه كان خائفًا من أنّ الناس قد تفقد ثقتها في المصارف المركزية في وقت أقرب مما يعتقدونه.⁽¹⁾ ويعرف هاثواي ما الذي يتحدث عنه، فمنذ إنشائه الصندوق الذي يديره وبناء ثروته كان سوق الذهب صاعدًا في السبعينيات، وكان الدولار يتعرض لأزمة ثقة.

(1) <http://kingworldnews.com/kingworldnews/KWN-DailyWeb/Entries/>

80. ما هي خطة الصين الرئيسة؟

أحاط الصينيون إستراتيجيتهم المالية بسرية تامة، ومن المعروف أنَّ الصينيين يخزّنون كميات هائلة من الذهب منذ بداية الأزمة الائتمانية؛ فهم يعرفون- وتاريخهم يفيدهم بذلك أيضًا- أنَّ الذهب استُخدم مرارًا وتكرارًا في إعادة بناء الثقة كلما وصلت الأوراق المالية إلى حافة الهاوية.

وفي عام (2012م)، نشرت صحيفة الأكاديمية الرسمية للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني مقالاً يسلط الضوء على إستراتيجية الصين؛ كتب المقال سون زهاو، رئيس كل من شركة الصين الوطنية للذهب (CNG) وجمعية الذهب الصينية (تشانينا جولد)، ولا ينبغي أن نقلل من شأن منصبه؛ ففي عام (2011م) حصل على (جائزة شخصية العام الاقتصادية) في بث مباشر لقناة (CCTV) التلفزيونية الحكومية.

ويركّز جوهر المقال على الغرب،⁽¹⁾ ويشرح كيف تقوم إستراتيجية الصين على تخزين الذهب لكي تحفظ استقرار اقتصادها ولتقوّي نفسها في وجه (الأخطار الخارجية)، التي يمكن أن تتمثل بانكماش يصيب الدولار أو اليورو أو حتى النظام المالي العالمي، ومن الجدير

(1) <http://koosjansen.blogspot.nl/2013/09/building-strong-economic-andfinancial.html>

(ظهرت النسخة الأصلية في 1 أغسطس/ آب (2012م) من مجلة

تشوشي، مجلة الأكاديمية الرئيسة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني).

بالملاحظة كذلك رأيه بأنّ التخزين الأهلي (العائد للمواطنين) للذهب مهم للإستراتيجية الصينية:

«إنّ متطلبات الاستثمار الفردي هي عنصر مهم من نظام احتياطي الذهب الصيني؛ لذلك يجب علينا تشجيع الاستثمار الفردي في الذهب، وتشير التجربة العملية إلى أنّ امتلاك الذهب من قبل المواطنين بوصفه إضافة مؤثرة للاحتياطيات الوطنية عامل مهم جدًّا للأمان المالي الوطني؛ لأنّ الذهب يمتلك قيمة جوهرية مستقرة».

إنّ العملات والائتمان فضلًا عن أنّها تمثل الاحتياطي الإستراتيجي العالمي هي حجر الأساس الذي أنشأت عليه ونقّدت القوى الاقتصادية العالمية إستراتيجياتها بخصوص الذهب على المستوى الوطني.

وهكذا بينما تحاول الولايات المتحدة وأوروبا إبعاد مواطنيها عن شراء الذهب، أرادت الصين منهم شراء الذهب بقدر ما يستطيعون.⁽¹⁾ وفي المقال ذاته، يوضح السيد سون أهمية احتياطيات الذهب الكبيرة بالنسبة إلى دولة مثل الصين:

(1) على شاشة التلفاز الوطني، وقد وضعت إعلانات تجارية تخبر الصينيين أنّ بإمكانهم شراء الذهب والفضة بكل سهولة.

<http://rare-panda-coins.blogspot.nl/200909//chinese-tv-promotes-gold-and-silver.html>

«في الأزمة المالية العالمية، بالنسبة إلى الدول المعنية بالسياسة الدولية واللعبة الاقتصادية الدولية، نرى مرة أخرى بوضوح أن لاحتياطات الذهب وظيفة مهمة لتحقيق الاستقرار المالي حيث تمثل (ملاذًا) أمنًا للأمان الاقتصادي الوطني.

يجب أن تصبح زيادة احتياطات الذهب دعامة مركزية في إستراتيجية تطوير بلادنا، وتُظهر التجارب العالمية أن الدول تحتاج إلى أن يكون (10%) من احتياطاتها الأجنبية من الذهب لتضمن الاستقرار المالي عندما تحقق نموًا اقتصاديًا كبيرًا في الوقت نفسه. وفي الوقت الحالي، تعد (70%) من احتياطات الولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا ودول أخرى، احتياطات أجنبية. وبعد اندلاع الأزمة المالية العالمية، تزايدت احتياطات الذهب لدينا إلى (1054) طن، ولكن أصبحت هذه الاحتياطات تمثل أقل من (1.6%) من الاحتياطي المالي، وهي فجوة كبيرة مقارنة مع الدول المتقدمة».

تستثمر الصين كذلك في الذهب الأجنبي لزيادة معروضها الذهبي. ووفقًا للسيد سون، فالحكومة الصينية تنوي تخزين (أصول ذهبية إضافية عالية الجودة)⁽¹⁾:

«ستكون الدولة بحاجة إلى جعل الذهب يتبوأ مكانة مرموقة تحاكي مكانة الموارد الإستراتيجية كالنفط والطاقة،

(1) <http://www.chinagoldintl.com/corporate/mission-statement/>

من السلسلة الصناعية بكاملها إلى تطوير إستراتيجيات التخطيط والصناعة والموارد، وزيادة الاحتياطات المثبتة، وفي الوقت نفسه، تنفيذ إستراتيجية العولمة التي من شأنها استغلال الموارد في الخارج وزيادة قنوات نمو احتياطات الذهب في الصين، يجب أن نحقق أعلى احتياطي ذهب بأقصر وقت».

وتُبيّن لنا موارد الصين العالمية⁽¹⁾ أن الصين تملك (إستراتيجية استحواذ قوية) على كميات كبيرة من ودائع الذهب حول العالم، وبسبب ذلك يُنظر إلى الموارد الوطنية الصينية من قبل الصين نفسها على أنّها (أفضل وسيلة للاستحواذ الدولي).

إنّ السيد سون مسؤول كذلك عن (الشركة المركزية) لصناعة الذهب الصيني، تشاينا جولد، التي أنشئت في وقت باكر من عام (2003م)، والتي تتحكم في تنفيذ إستراتيجية الذهب الرسمية، وتنسق إنتاج الذهب المستعمل أساساً لزيادة احتياطي الصين من الذهب وكذلك مبيعاته في مقاطعات الصين كلها، ووفقاً لموقعها الإلكتروني، فالشركة غيّرت مهمتها في عام (2007م) (في وجه التحديات الجديدة)، وتغير هدفها إلى مضاعفة حيازات الموارد والمبيعات إلى أربعة أضعاف في أربع سنوات.

(1) يمثّل الذهب الوطني الصيني ما نسبته (40%).

81. ما حجم حيازات الصين من الذهب مقارنةً مع الغرب؟

يسعى الصينيون لزيادة احتياطياتهم من الذهب لتصل إلى (6,000) طن على الأقل (في أقرب وقت) ممكن، وسيضع هذا الرقم الصين على قدم المساواة مع الولايات المتحدة وأوروبا من ناحية الذهب بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومن شأن هذا أن يمهد الطريق لنظام مالي مشترك مدعوم بالذهب للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين عند الضرورة، وقد يلقي هذا النظام دعم روسيا التي راکمت أكثر من (1,000) طن، معظمها منذ بداية أزمة الائتمان في عام (2007م).

ويبدو أن الصين تتجه جدولاً زمنياً على المدى الطويل، فقد شكّل فريق خبراء ماليين إثر انهيار مصرف ليمان في نهاية عام (2008م)، وفي أوائل عام (2009م) اقترح الفريق أن تُزاد احتياطيات الصين من الذهب إلى (6,000) طن بحلول عام (2013م) وإلى 10,000 طن بحلول (2017م)⁽¹⁾.

وكان عدد من كبار المسؤولين قد دعوا إلى التوسع في حيازات الذهب الرسمية في ضوء انخفاض قيمة العملات حول العالم؛ وفي هذا الصدد قال رئيس مكتب البحوث في مصرف الشعب الصيني تشانغ جيان في مقابلة معه:

(1) <http://goldnews.bullionvault.com/china-gold-10000120120092->

«ليس على الحكومة الصينية الحذر من الخطر الوارد من الخارج نتيجة التضخم العالمي المتزايد فحسب، بل عليها تعزيز محافظتها من الصرف الأجنبي وشراء أصول ذهب عندما تكون أسعار الذهب مواتيةً. ولا وجود لأصول آمنة في أيامنا هذه، وخيارنا الوحيد الذي يجنبنا الأخطار هو امتلاك العملة الصعبة، وأقصد بها الذهب».

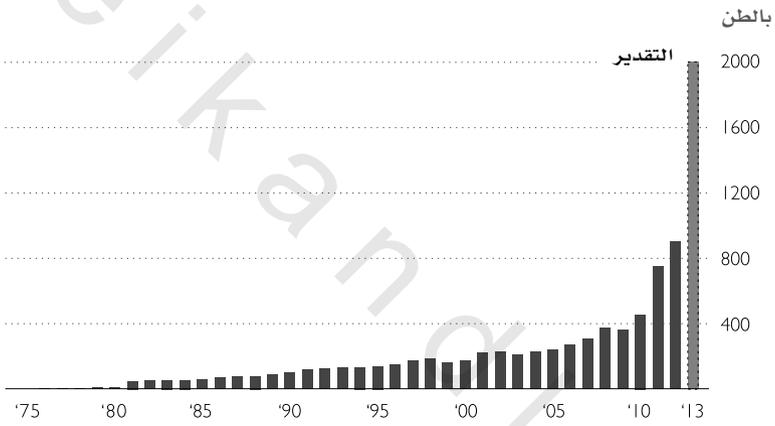
لقد تفوقت الصين على جنوب إفريقيا بوصفها أكبر منتج للذهب في العالم، وتستهلك من الذهب أكثر من الهند، بل أصبحت أكبر مستهلك ذهب على الإطلاق عام (2013م). وتضيف الصين إنتاجها من الذهب الوطني إلى الاحتياطيات الوطنية بالإضافة إلى ما تستورده البلاد من كميات هائلة من الذهب، حيث تُوزَّع تلك الكميات بواسطة بورصة الذهب في شنغهاي (Shanghai Gold Exchange SGE).

أدى تحرير السوق إلى زيادة مستمرة في الطلب على الذهب في الصين منذ عام (2004م)، وتجاوز الطلب الصيني على الذهب⁽¹⁾ (2,000) طن لأول مرة في عام (2013م)، علمًا بأن الإنتاج العالمي من الذهب⁽²⁾ (باستثناء الصين) هو (2,400) طن سنويًا فقط.

- (1) أظهرت دراسة أجرتها مدونة هولندية مختصة بالذهب في عام (2013م) أنّ الإحصاءات الغربية تقدر الطلب الصيني على الذهب أقل ما هو عليه في الواقع بمئتي طن على الأقل.
- (2) بلغ إجمالي الطلب على الذهب قرابة (4,000) طن بين عامي (2005م) و(2012م)، بينما يصل إنتاج الذهب السنوي إلى (2,800) طن فقط، تجب تغطية هذا النقص بمبيعات الذهب المستعمل واحتياطيات الذهب (الغربية) الرسمية.

وتُظهر إحدى الدراسات أنَّ معظم واردات الصين من الذهب في عام (2013م) هي أقبية لندن حيث يخزن الذهب لندن، وقد سُبِكَ هذا الذهب لأول مرة في سويسرا قبل أن ينتقل، ومن المحتمل أن يكون انتقالاً نهائياً من الغرب إلى الشرق.

الطلب الصيني على الذهب



المصدر: CDFUND.com

82. هل تفهم الصين حرب الولايات المتحدة على الذهب؟

كشف السيد سون (Sun)؛ رئيس شركة ذهب الصين في مقال له النقاب عن أن الصينيين مدركون لنفاق السياسة الأمريكية تجاه الذهب:

«أنهار معيار الذهب، بعد أن اعتُمد نحو قرن كامل، إثر تفكك نظام بريتون وودز (Bretton Woods) في سبعينيات

القرن العشرين، وبدأت الشكوك تحوم حول دور الذهب في الاستقرار تحت تأثير هيمنة الدولار الأمريكي، إذ انتشرت مقولات أمريكية مثل (لا جدوى من الذهب) في أصقاع الأرض جميعها، وظن كثير من الناس أنَّ الذهب لم يعد القاعدة النقدية وأنَّ تخزين الذهب لا جدوى منه سوى دفع تكاليف حفظه؛ دفع هذا بعض المصارف المركزية إلى بيع احتياطات الذهب، ما أدى إلى تراجع أسعار الذهب، أما اليوم فإنَّ أعدادًا متزايدةً من الناس تدرك أنَّ مقولة مثل (لا جدوى من الذهب) ما هي إلا أكاذيب. ما يعانيه الذهب اليوم لا يعدو كونه (غشاوة) فرضتها الولايات المتحدة التي تحتفظ بـ (74%) من احتياطات الذهب الرسمي في العالم، سعيًا منها للنيل من العملات الأخرى وتعزيز هيمنة دولارها».

ويمضي سون في شرح خطة الولايات المتحدة الرامية إلى تخفيض قيمة عملتها بهدف الحد من ديونها المتركمة:

«إنَّ تحوُّل الدولار الأمريكي والإسترليني البريطاني واليورو فيما بعد من عملة بلد واحد إلى عملة عالمية أو إقليمية جاء بدعم من احتياطات الذهب الهائلة لتلك الدول، وهنا تجدر الإشارة إلى أنَّ الولايات المتحدة لم تقدم على بيع أيِّ من احتياطاتها من الذهب لتقليص دينها في الوقت الذي

تُظهر معاناتها عجزًا ماليًا ضخماً، وبدلاً من ذلك شغلت
الطابعا لتزيد المعروض من الدولار زيادة كبيرة؛ بهدف
تقليل ديونها وتدمير ثروة البلدان التي تركز احتياطياتها
الأجنبية على الدولار الأمريكي (مثل الصين)».

وفي تناقض صارخ مع الهبوط الحاد في قيمة الدولار الأمريكي،
واصل سعر الذهب الدولي ارتفاعه ليتجاوز (1900) دولار أمريكي
للأونصة في عام (2011م). ومن المعلوم أنَّ قيمة الأصول القائمة
على الذهب في تناقض واضح مع انخفاض قيمة الأصول القائمة على
الائتمان، وعلى وجه العموم، كلما انخفضت قيمة الدولار الأمريكي
ترتفع قيمة الذهب، وتتعزز وظيفة احتياطيات الذهب بوصفها أداة
احتياطية في جعبة الولايات المتحدة.

ولا شكَّ أنَّ لانخفاض قيمة الدولار آثاراً سلبية كبيرة على الصين
التي راكمت أكثر من تريليون دولار من سندات الخزينة الأمريكية ما
بين عامي (2000م) و(2010م)؛ لذلك تبدو الصين اليوم مدركة تماماً
للنوايا الكامنة خلف تدخل الولايات المتحدة في سوق الذهب، ونجد
دليلاً آخر على هذا في رسالة⁽¹⁾ سرَّ بها موقع ويكيليكس من السفارة
الأمريكية في بيجين حول تقرير وارد في صحيفة صينية، حيث تتضمن
الرسالة النص الآتي:

(1) <http://www.zerohedge.com/news/wikileaks-discloses-reasons-behind-chinas-shadow-gold-buying-spreed>

«عملت الولايات المتحدة ومعها أوروبا على كبح جماح ارتفاع أسعار الذهب للتقليل من شأن الذهب بوصفه عملة احتياطية دولية، فهما لا تريدان تحوّل البلدان الأخرى إلى احتياطات الذهب بدلاً من الدولار أو اليورو، وعليه فإنّ كبح سعر الذهب يعود بفوائد كثيرة على الولايات المتحدة في الحفاظ على دور الدولار الأمريكي بوصفه عملة احتياطية دولية، فضلاً عن أنّ تجربة الصين إن نجحت في الاعتماد على احتياطات الذهب ستقود كثيراً من البلدان الأخرى إلى الاقتداء بها، ناهيك عن دور احتياطات الذهب الكبيرة للصين في تعزيز جهودها في تدويل عملتها الرمينبي (RMB)».

ويعترف نائب رئيس تحرير (غلوبال فاينانس) بتلاعب المصرف الاحتياطي الفيدرالي في سوق الذهب: (1) (2)

«أسهم طرح تأجير الذهب (gold leasing) في تخفيض سعر الذهب في تسعينيات القرن العشرين، وكان لتلك الأسعار المنخفضة للذهب كما للنفط الآثار السلبية

(1) <http://therealasset.co.uk/china-rush-gold/>

(2) <http://www.ingoldwetrust.ch/gold-leasing-is-a-tool-for-the-global-creditgame>

الكبيرة على الصين والاتحاد السوفياتي السابق وجنوب إفريقيا؛ البلدان التي كانت في أمس الحاجة إلى العملات الأجنبية، وهذا ما دفع بتلك البلدان إلى بيع مواردها أو أصولها الرئيسية بأسعار متدنية جداً، على أن تشتريها في ما بعد بأسعار باهظة، وبذلك يكون الغرب قد ضرب ضربته مرتين من خلال اتباع سياسة كبح أسعار الذهب.. فالأهم للفيدرالي هو الإبقاء على هيمنة الدولار، وهو ما يلزم منه الاستمرار في تخزين احتياطات بلدان العالم من الذهب بما يفرض دوام سيطرته على نظام تسوية الذهب».

ويجري تخزين جزء كبير من احتياطات الذهب العالمية في أقبية تابعة للاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، وفي ضوء ذلك يمكن فهم شراء شركة صينية خاصة لبناء مكتب جيه بي مورغان في تشيس مانهاتن بلازا (Chase Manhattan Plaza)، إذ يبدو أن اهتمام الصينيين الفعلي منصب على خزائن الذهب الموجودة في أقبية المبنى، فالطريقة الوحيدة ليشعر الصينيون بالراحة على ذهبهم المخزّن في الولايات المتحدة تكمن في سيطرتهم التامة على الخزائن.



83. لماذا ترغب الصين في إعادة هيكلة النظام النقدي؟

وَزَعَتْ وكالة أنباء شينخوا الصينية الرسمية في شهر أكتوبر/ تشرين أول من عام (2013م) تعليقاً يعلن أن الوقت قد حان (لإنهاء أمركة) العالم، ويدعو هذا المقال في الحقيقة إلى انعطاف حاسم، ويتحدث عن الحاجة إلى (نظام مالي عالمي جديد) لا يعتمد على الولايات المتحدة، ونظرًا إلى أهمية المقال فقد اقتبستُ منه هنا اقتباسًا واسعًا: ⁽¹⁾

«...ربما حان الوقت للعالم المرتبك للنظر في بناء عالم غير متأمرك... لقد أساءت واشنطن بنظرتها المصلحية الذاتية لمكانتها بوصفها قوة عظمى بدلاً من التصرف على أنها قوة رائدة مسؤولة،

(1) <http://news.xinhuanet.com/english/indepth/201313/10-/c-132794246.htm>

ونشرت عوضًا عن ذلك مزيدًا من الفوضى في العالم من خلال تصدير الأخطار المالية التي تعصف بها إلى الخارج. ونتيجةً لذلك، يواصل العالم جاهدًا زحفه للخروج من الكارثة الاقتصادية التي سببتها نخب وول ستريت الشرهة، في وقتٍ أصبحت فيه التفجيرات وأعمال القتل أمرًا روتينيًا في العراق الذي أعلنت واشنطن أنّها حررت شعبه من الحكم الاستبدادي، وفي الآونة الأخيرة باتت أمم كثيرة تخشى على أملاكها من أصول الدولار، ناهيك عن قلق المجتمع الدولي من جراء الركود الدوري في واشنطن الذي يترافق مع إقرار الميزانية الأمريكية والنقاشات والخلافات المصاحبة لذلك بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي، وهو ما ينطبق على الموافقة على رفع سقف الدين.

ولذلك يجب العمل على إنهاء هذه الحالة من تحكم أمة مخادعة في مصائر الأمم الأخرى، ووضع نظام عالمي جديد يحترم مصالح الدول جميعها سواءً أكبر أو كانت أم صغيرة، غنية أم فقيرة، بحيث يكون التعامل معها قائمًا على أساس المساواة؛ وحتى الوصول إلى هذا النظام لا بدّ من التكاثر لإنهاء حالة الأمركة للعالم... وعلى النظام المالي العالمي أن يتبنى إصلاحات جوهرية تفيد في هذا المسعى. تحتاج اقتصادات الدول النامية والأسواق الناشئة إلى فرصة أكبر لكي تدلي بدلوها في المؤسسات المالية الرئيسة مثل المصرف الدولي وصندوق النقد الدولي، بحيث تعكس التحولات الطارئة على

المشهورين السياسي والاقتصادي العالمي على أفضل وجه، ولا شكَّ أنَّ إطلاق عملة احتياطية عالمية جديدة يدخل في صلب أي إصلاح فاعل ومجدٍ للنظام المالي، بحيث تحلُّ محل هيمنة الدولار الأمريكي، ما يتيح للمجتمع الدولي الإبقاء على مسافة أمان من تأثيرات الاضطرابات الداخلية والسياسية المحلية في الولايات المتحدة، وهذا لا يهدف إلى إزاحة الولايات المتحدة جانبًا، بل هو أمر غير وارد، إنما هدفه تشجيع واشنطن على تأثير بناء أكثر في معالجة الشؤون الدولية».

وفي هذا الصدد، يشير المسؤولون الصينيون في كثير من المناسبات إلى أنَّ أي تحوُّل سريع يطرأ على الدولار قد يهدد بانخفاض حاد في قيمة العملة الأمريكية، وهذا يشكل خطرًا على قيمة الحيازات الصينية بالدولار، وينطبق على اليورو أيضًا، لكن مهما بلغت الشكوك والمخاوف الصينية حيال العملتين الاحتياطيتين الرئيستين في العالم، فإنَّه لا خيار آخر للصين بالنظر إلى حجم احتياطياتها من النقد الأجنبي، ربما يكون هذا أحد الأسباب المهمة التي دفعت السلطات الصينية لزيادة حصة الذهب في احتياطيات بلادها في السنوات الأخيرة.

84. وجهة النظر الروسية

يشبه الموقف الصيني موقف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الذي انتقد علنًا في عددٍ من المناسبات الامتيازات التي تتمتع بها

الولايات المتحدة في النظام الحالي، وفي كلمة له في معسكر صيفي للشباب عام (2011م)، قال الرئيس الروسي:⁽¹⁾

«إنهم (الأمريكيين) يعيشون مثل الطفيليات على الاقتصاد العالمي واحتكارهم للدولار»، ودعا إلى (عملة احتياطية عالمية أخرى)، وفي وقت سابق أظهر الرئيس ديمتري ميدفيديف عملة ذهبية بوصفها نموذجًا لعملة عالمية ذهبية مستقبلية، وذلك في قمة مجموعة العشرين (G20) عام (2009م).⁽²⁾

وفي اجتماع عام (2004م) لرابطة سوق لندن للسبائك (London Bullion Market Association LBMA) في موسكو، ألقى نائب رئيس المصرف المركزي الروسي أوليغ ف. موزايسكوف كلمة اتهم فيها المصارف المركزية ومصارف السبائك بالتورط في التحكم في سعر الذهب.⁽³⁾ وختم كلمته قائلاً: «إن سوق الذهب لا يمكن القول عنه إنه حرٌّ»، وعندما طالبت لجنة العمل لمكافحة احتكار الذهب (Gold Antitrust Action Committee GATA) بنسخة عن هذا

(1) <http://www.reuters.com/article/201101/08//us-russia-putin-usa-idUSTRE77052R20110801>

(2) <http://www.bloomberg.com/apps/news?pid=newsarchive&sid=aeFVN YQpByU4>

(3) <http://news.goldseek.com/LemetropoleCafe/1330458367.php>

الخطاب، رفضت رابطة سوق لندن للسبائك منحها نسخةً عنه، لكن مصرف روسيا (Bank of Russia) سارع إلى تزويد اللجنة بنسخة مترجمة إلى الإنكليزية في غضون أسبوع من تاريخ علمه بذلك الطلب.

وقد تأسست لجنة العمل لمكافحة احتكار الذهب (GATA) في أوائل عام (1999م) لفضح التلاعب في سوق الذهب، وفي البداية اعتقد مؤسسو اللجنة أنّ التلاعب في أسواق الذهب محصور في عددٍ من مصارف السبائك مثل مصرف جي بي مورغان (JPMorgan) ومصرف تشيس (Chase Bank) ومصرف غولدمان ساكس (Goldman Sachs)، ولم يكن قد مضى وقت طويل حين أدركوا أنّ التلاعب يتم على نطاقٍ أوسع بكثير، ويشمل المصرف الاحتياطي الفيدرالي والخزانة الأمريكية ومصارف مركزية أخرى مثل مصرف إنجلترا، ومنذ ذلك الحين تشير اللجنة إلى أنّ العجز السنوي في سوق الذهب مرده إلى ما تبيعه المصارف المركزية خلسةً من الذهب.

وبينما تتجاهل وسائل الإعلام الغربية ما تذكره لجنة العمل لمكافحة احتكار الذهب، يركّز الروس والصينيون جيداً على بحوث اللجنة⁽¹⁾؛ فكلا البلدين مدرك للمزايا الهائلة التي تتمتع بها الولايات المتحدة منذ تطبيق معيار دولار الذهب في عام (1944م)، ومستاء من

(1) وفقاً للجنة العمل لمكافحة احتكار الذهب (GATA) جرت تلبية ثلاث دعوات لمؤتمرات مع مؤسسة الاستثمار الصينية، وهي صندوق ثروة سيادي صيني، وذلك في الحقبة الممتدة بين عامي 2002م و2013م.

جراء ذلك، وفي كلمته في اجتماع رابطة سوق لندن للسبائك (LBMA) استشهد موزايسكوف بعمل لجنة مكافحة احتكار الذهب، وشرح سبب أهمية التلاعب في أسواق الذهب بالنسبة إلى الولايات المتحدة، مشبهاً المصرف المركزي بالزرافة، حيث اقتبس موزايسكوف مقطعاً من قصيدة معروفة في روسيا تقول: «الزرافة طويلاً، تبصر كل شيء من مكان مرتفع»، وأقرَّ بأنَّ الارتفاع الحاد في استخدام المشتقات وتأجير المصارف المركزية للذهب أسهم في خفض سعر الذهب في السنوات الأخيرة؛ ووفقاً لموزايسكوف فإنَّ «الذهب هو أصل مالي وليس مجرد معدن ثمين»، ونتيجة الظروف المالية العالمية فإنَّ الذهب والأصول الثابتة الأخرى مرغوب فيها أكثر للاستثمار.

إذاً تدرك روسيا والصين إدراكاً تاماً أنَّ نظام الدولار الحالي في مراحلهِ الأخيرة، وأنَّ الذهب سيكون على الأغلب دوماً جزءاً من أي نظام نقدي عالمي؛ ولطالما كان القول القديم «يرسي القواعد من يمتلك الذهب» قولاً معروفاً في الشرق منذ آلاف السنين.

85. هل تستطيع الولايات المتحدة مصادرة احتياطات الذهب

الأجنبي في نيويورك لطرح معيار ذهب جديد؟

كما هي الحال دوماً، لا يمكن التنبؤ بإجابة دقيقة عن هذا السؤال، وسيكشف لنا المستقبل ما يخفيه في هذا الشأن، إذ إن السؤال الحاسم

هو ما إذا كان هناك إجماع دولي في القريب العاجل على إعادة هيكلة النظام المالي العالمي الحالي⁽¹⁾.

يمكن أن يؤدي انهيار الثقة بين القوى الاقتصادية الفاعلة إلى أسوأ سيناريو تصعيدي ممكن الحدوث لحروب العملة والتجارة وصولاً إلى مصادرات الذهب.

هناك من يفسر استعجال الصين لبناء احتياطات ذهب بسبب اعتقادها أنّ الولايات المتحدة تفضل إعادة تقييم الذهب بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي والصين بدلاً من القيام بذلك منفردة⁽²⁾. وبمجرد وصول احتياطات الصين من الذهب بوصفها نسبة مئوية للنتائج المحلي الإجمالي إلى مستوى الولايات المتحدة وأوروبا ذاته، فإنّ بإمكان القوى الثلاث قيادة العالم بسلاسة نظام قائم على حقوق السحب الخاصة (SDR) مع صورة من صور دعم الذهب المقترح من قبل ماندل (Mundell) وصندوق النقد الدولي (IMF)، وقد وضع هذا السيناريو أيضاً من داخل وول ستريت عبر جايمس ريكاردز:

«سيقوم الاحتياطي الفيدرالي بكلّ ما في وسعه القيام به، وإذا لم يتمكنوا من التغلب على الانكماش فإنّهم سيلجؤون إلى تخفيض قيمة العملة مقابل الذهب؛ لأنّ الذهب هو

(1) تمثّل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين معاً (60%) من الناتج المحلي الإجمالي للعالم.

(2) <http://www.silverdoctors.com/tag/gold-revaluation/>

الشيء الوحيد الذي لا يمكن مواجهته، وإذا ما كسب الفيدرالي فإننا سنحصل على تضخم وسيرتفع سعر الذهب عاليًا، وفي حال استمرار الانكماش فإننا سنستيقظ ذات صباح على إعادة تقويم للذهب».

وسيكون إعلان الصين بحصولها على (4,000) طن أو أكثر في احتياطاتها الرسمية من الذهب محفزًا لارتفاع أسعار الذهب إلى نطاق (2,500-3,000) دولار للأونصة وهو ما قد يحدث في عام (2014م)، وسيضع هذا الصين على قدم المساواة مع الولايات المتحدة من حيث نسبة الذهب إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويثبت بناءً على ذلك الذهب بوصفه أساسًا حقيقيًا للنظام المالي العالمي.

وحالما يتحقق هذا، سينتقل الذهب إلى نطاق (7,000) دولار للأونصة في عام (2015م) وما بعده، وسيكون أي مستوى سعري أقل ضربًا من الانكماش، ويجب تجنبه بأي ثمن من قبل المصارف المركزية، ولكن الفكرة أن الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي لا يريدان للذهب أن يُظهر كامل إمكاناته بسعرٍ يدور في فلك السبعة آلاف دولار لحين حصول الصين على نصيبها المناسب من احتياطات الذهب الرسمية، وأي نتيجة أخرى ستكون غير مقبولة للصين.

يقول ريكاردز إنه يتوقع من الصينيين «طلب مقعد على طاولة المصارف المركزية.. لوضع إستراتيجية مستقبلية تتضمن وضع عملة

ممتازة لصندوق النقد الدولي، بحيث تكون مدعومةً بالذهب وبعيدةً عن السريّة حول مصادر دعمها».

ويشاركه أفكاره رئيس بورصة سنغافورة للمعادن الثمينة (Singapore Precious Metals Exchange) جيم سنكلير الذي يقول:

«عندما أرى المحاولات الأولى لإعادة هيكلة النظام المالي عن طريق الحسومات من القيمة السوقية للأوراق المالية، فإنني أتوقع سعرًا للذهب يتراوح من (3000-3500) دولار قبل عام (2016م)، وبحلول عام (2020م) ستكون إعادة هيكلة النظام المالي أمرًا واقعيًا، وستنفصل أسواق الذهب الحقيقي عن أسواق الذهب الورقي، وقد يشهد سعر الذهب ارتفاعًا إلى (50,000) دولارًا للأونصة».

وحذّر ريكاردز من احتمال عدم تردد الولايات المتحدة في مصادرة حيازات الذهب الأجنبية المخزّنة في الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك في حال حدوث ذعر مالي آخر من أوضاع الدولار؛ وذلك من أجل طرح دولار جديد مدعوم بالذهب⁽¹⁾، إلا أنّ طرح الولايات المتحدة لمعيار الذهب سيكون ضروريًا لتجنب الفوضى واستعادة الثقة:

(1) في كتابه حروب العملات. <http://www.itulip.com/forums/archive/index.php/t-23752.html>

«تبقى العودة إلى معيار الذهب أمرًا محتملاً، لكنني لا أرى ذلك يتحقق في المستقبل القريب؛ إذ أعتقد أننا بحاجة إلى حدوث انهيار أولاً، بحيث يطال هذا الانهيار معيار الدولار وصفقات البترودولار، ومن ثم ستكون الحاجة ملحةً إلى استبدال الدولار بشيء آخر، الذي سيكون إما حقوق السحب الخاصة (SDR) أو الذهب. وبمصادرة حيازات الذهب الرسمية والذهب الخاص على الأراضي الأمريكية، فإن وزارة الخزانة ستملك أكثر من (17,000) طن من الذهب؛ أي ما يعادل (57%) من إجمالي احتياطيات الذهب الرسمية في العالم، الأمر الذي سيضع الولايات المتحدة في الموقع ذاته الذي تمتعت به عام (1945م) بعد بريتون وودز، وسيتيح هذا الكنز للولايات المتحدة أن تكرر ما فعلته في بريتون وودز من إملاء هيئة النظام المالي العالمي الجديد كما تريده».

86. هل يتعين علينا أن نخشى مزيداً من الكبح المالي؟

استعمل مصطلح (الكبح المالي) (financial repression) لأول مرة من قبل ماك كينون وشوفي عام (1973م)، وتعرّف موسوعة الاستثمار الإلكترونية انستويديا (Investopedia) الكبح المالي بأنه «التدابير التي تقود بها الحكومة الصناديق إليها بوصفها إحدى وسائل تخفيض الديون». وأحد الأمثلة على الكبح المالي هو الحفاظ

على أسعار الفائدة أقل من معدل ارتفاع الأسعار من أجل خفض نفقات الفائدة للحكومة، وقد عرّف كارمن م. راينهارت وإم. بيلين سبانكيا بعض الأنماط الأخرى من الكبح المالي⁽¹⁾

- ضوابط استثمارات صارمة.
- تأميمات (مصادرة المعاشات التقاعدية).
- ضوابط على حركة رؤوس الأموال عبر الحدود.
- حظر أصول استثمارية معيَّنة.
- ضرائب خاصة (للأغنياء).
- تدخلات مباشرة (فريق الحماية من الانهيار plunge protection team وول ستريت).
- خصومات على الودائع (خضم من القيمة السوقية لورقة مالية وأخطارها السوقية).
- إغلاق المصارف (عطل مصرفية).

منذ بداية عام (2003م)، كان هناك اتفاق بين اليابان والولايات المتحدة لدعم الأسواق المالية عن طريق شراء الأسهم، واعترفت السلطات في هونغ كونغ أنها دعمت بورصة هونغ كونغ خلال أزمة آسيا عام (1998م)، وفي مسح أُجري عام (2013م) لستين مصرفاً مركزياً من قبل المنشورات المصرفية المركزية (Central Banking Publications) ومصرف إسكتلندا الملكي (RBS) أفاد القائمون على

(1) كارمن م. راينهارت وم. بيلين سبانكيا.

(23%) منها أنهم يمتلكون أسهمًا في الشركات المدرجة أو يخططون لشراؤها⁽¹⁾.

وكان محمد العريان من شركة بيمكو (PIMCO)، وهي شركة عالمية لإدارة الاستثمار في السندات، قد أقر مؤخرًا أن حالات الكبح المالي في تزايد في الولايات المتحدة، وقد دعمته في تحليله جهة غير متوقعة؛ إذ اعترف المحافظ السابق للمصرف الاحتياطي الفيدرالي كيفين وارث بأن زملاءه السابقين (قد أُجبروا على كبح الأسواق)، ومن الواضح أن أسواق الذهب والفضة تدخل في هذا السياق؛ هذا يثبت المحاولات اليائسة التي تبذلها النخب المالية والسياسية الحاكمة للإبقاء على الوضع الراهن.

يخبرنا التاريخ أنه كلما اقتربنا من إعادة هيكلة شاملة، تزداد ضروب الكبح المالي في الأسواق، فقد أظهرت إعادة هيكلة القطاع المصرفي في قبرص تحضيرًا سابقًا محدودًا جدًا، ويحضر عدد من الدول في أنحاء العالم جميعها لتشريعات تحسبًا لخطة إنفاذية مماثلة لما حصل في قبرص، وتشير القيود المستمرة على الأمريكيين للاستثمار في الخارج إلى ازدياد الضوابط المفروضة على رأس المال في السنوات المقبلة؛ ولذلك على مواطني الولايات المتحدة على وجه الخصوص توخي الحيلة والنظر في توزيع أصولهم والأخطار المالية جغرافيًا.

(1) <http://www.bloomberg.com/news/201324-04-/central-banks-load-up-onequities-as-low-rates-kill-bond-yields.html>

خاتمة الكتاب

يكشف لنا التاريخ أمثلة لا تحصى من النظم المالية الفاشلة؛ لقد استغرق الأمر خمس مئة عام حتى تنهض حضارة متطورة مجدداً في أوروبا بعد انهيار الدينار الروماني والسقوط اللاحق للإمبراطورية الرمانية، وفي الثمانينيات من القرن العشرين اعتقد قادة الاتحاد السوفياتي أنّ نظامهم الشيوعي سيدوم إلى الأبد، وظلوا يلوحون من الشرفة حتى النهاية المريرة، وخلف انهيار الاتحاد السوفياتي المدخرين والمتقاعدین ممن اعتمدوا على الروبل في فقر مدقع.

استنتجنا نحن الغربيين أنّ النظام الرأسمالي لدينا، والمبني على أساس الأسواق الحرّة، قد تفوق طالما أنّ البلدان الشيوعية قد انتقلت إلى صفنا، لكن في نهاية عام (2008م) هوى نظامنا أيضاً لكننا نكرر ما كان القادة الشيوعيون يفعلونه من التظاهر بأن كل شيء لا يزال على ما يرام. إنّ السلطات تلجأ تماماً إلى هذه الأساليب التي كنّا نحتقرها في النظام الشيوعي، فالتلاعب بالأرقام الاقتصادية يزداد يوماً بعد يوم ويتم تلميع ما يجري ليعكس صورة وردية، وتأتي الأخبار الجيدة التي نسمعها في هذا الصدد نتيجة الدعاية الكاذبة وجهود خبراء التلفيق الإعلامي. ويجري التحكم في الاقتصاد وأسواقه

المالية مركزياً على نحو متزايد، وتتلاشى الأسواق الحرة أكثر فأكثر مع مضي الوقت، حيث يتم التلاعب بأسعار الفائدة وتُدار ربحى حروب الذهب، وتكثر تدخلات (فريق الحماية من الانهيار) في أسواق الأسهم الأمريكية، ويتدفق المال من خلال التيسير الكمي (QE) بقدر ما يمكن للمرء أن يتخيل. لقد ولجنا عصرًا من الرأسمالية الحكومية ذات الطابع العالمي، ولعلّ الصين هي مثال ملائم بكل معنى الكلمة.

الأمر ذاته في روسيا والولايات المتحدة والعالم العربي والمملكة المتحدة واليابان، وتتشابك اقتصادات الشرق والغرب تشابكًا لم يسبق له مثيل في التاريخ.

تحاول المصارف المركزية بأسفةً تقادي انهيار النظام المالي منذ انهيار مصرف ليمان، وتعلم الحكومات والمصارف أن النظام الاقتصادي سينهار برمته حال توقفها عن طباعة المال، وهذا يقودنا إلى استنتاج منطقي وحيد وهو أننا عالقون في شبكة التيسير الكمي، وكلما طُبع مزيد من الأصول الورقية كلما يتجه (المال الذكي) نحو فئات الأصول التي لا يُمكن طباعتها.

وللمرة الأولى في التاريخ، تبرز أزمة مالية ونقدية بهذه الشدة التي تمكنها من وضع حد للثقة في الأصول الورقية، ما من شأنه أن يؤدي إلى موجة غير مسبوقه من التضخم المفرط بحيث تفجر الأسعار وتزول الديون وينهار الاقتصاد وتغلق المصارف، لقد أغلقت المصارف بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في عام (1991م) كما أغلقت

في أثناء الانهيار المالي في الأرجنتين عام (2001م)، وفي كلتا الحالتين فقد المدخرون ثرواتهم كلها تقريباً، بينما نجح المستثمرون الأذكياء ممن استثمروا أموالهم في المعادن الثمينة في الحفاظ على رؤوس أموالهم.

أليس من الممكن أن يحدث هذا في الولايات المتحدة؟ لقد عقد الرئيس الأمريكي باراك أوباما مؤتمراً بإجراء مخابرة هاتفية متشعبة في أول يوم له رئيساً في عام (2009م)، وناقش إمكانات إعلان عطلة مصرفية⁽¹⁾؛ ولهذا يدرك محافظو المصارف المركزية ضرورة التوصل إلى خطة إعادة هيكلة قبل حدوث هذا، وستبدل السلطات كل ما في وسعها لتعديل النظام المالي بما يُجنب الوقوع في انهيار آخر على شاكلة انهيار عام (2008م). وفي رأبي الشخصي لن تكون هناك مشكلة فيما إذا طرحت السلطات خططها لإعادة الهيكلة.

ستتوتر الأحوال توتراً حاداً في حال فشل المفاوضات حول إعادة هيكلة النظام المالي، والرامية إلى تسوية مرضية بين الشركاء التجاريين الكبار في العالم، وفي أوائل عام (2006م) وقعت حكومة الولايات المتحدة عقداً بقيمة (400) مليار دولار مع شركة هالبرتون⁽²⁾

(1) <http://www.infiniteunknown.net/201113/12//obama-administration-wasprepared-to-call-a-bank-holiday-in-2009-video/>

(2) شغل نائب الرئيس السابق ديك تشيني (Dick Cheney) منصب الرئيس التنفيذي لشركة هالبرتون بين عامي (1995م) و(2000م).

(Halliburton) لإقامة معسكرات اعتقال⁽¹⁾ في أنحاء متفرقة من الولايات المتحدة⁽²⁾، حيث يمكن استخدام هذه المعتقلات في احتواء عدد كبير من مواطني الولايات المتحدة في حال حصول تمرد واسع النطاق.

سيكون العقد المقبل مثيرًا على أقل تقدير، ولكي أنتهي مبدئيًا ملاحظة إيجابية أقول: إن تنفيذ الفكرة المذكورة في هذا الكتاب، وأعني بها إعادة طرح حقوق السحب الخاصة (SDR) لصندوق النقد الدولي، سيكون أمرًا ناجحًا، وستمنحنا ما يكفي من الوقت الإضافي للعمل على إيجاد حلٍّ أشمل للديون المتراكمة في أنحاء العالم جميعها من دون انهيار كلي للنظام.

لقد بات واضحًا بيّنًا أنه حتى (المخططون المركزيون) لا يزالون في حيرةٍ من أمرهم حول الطريق الواجب اتباعه، على أن المؤشرات واضحة للعيان وهي تدلنا على بداية المراحل الأولى لإعادة هيكلة النظام النقدي العالمي، وسوف يكون من الضروري تتبع التطورات

(1) <http://rt.com/usa/news/psyop-activists-internment-resettlement-526/>.

(2) <http://articles.marketwatch.com/2006-1-kbr--news/30897064/24-01>. يتكوّن الدليل من (326) صفحة تشرح كيفية إدارة هذه (المنشآت الإصلاحية)، ويمكن العثور عليها على الشبكة العنكبوتية.

الجديدة يوماً إثر يوم، ويمكنكم الاطلاع على التحديثات المنتظمة على

موقع: www.thebigresetblog.com

أود أن أنهي كتابي بشكركم على اهتمامكم.

http://publicintelligence.net/restricted_u_s_arm)

(.y_internment_and_resettlementoperations_manual/

* * *